الجريمة المعلوماتية في القطاع البنكي وأساليب مكافحتها
إشارة لحالة الجزائر

د. قارة ملاك
جامعة قسنطينة 2

الملخص:

إن التنامي الهائل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الخدمات الالكترونية، كان له تأثير كبير على تغيير طبيعة عمل القطاع البنكي الذي تحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي العصري.

إلا أن هذا التطور أدى في المقابل إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم والسرقات على الشبكات المعلوماتية التي اختلفت تسمياتها

(الجرائم الحاسوبية، الجرائم السيبرانية، الجرائم المعلوماتية).

يهدف مقالنا إلى تسليط الضوء على أهم أنواع الجرائم المعلوماتية التي تمس القطاع البنكي الجزائري، وأهم الأساليب والطرق المستخدمة في مكافحتها.

الكلمات المفتاحية: البنك، الجريمة المعلوماتية، تبييض الأموال.

Abstract

The remarkable growth in the use of information, communication technology and the proliferation of electronic, had significantly played a role in the change in nature witnessed in the work of the banking sector, in terms of its move from the traditional banking business into the modern one.

However, this development has led in turn to the emergence of new types of crimes and thefts on networks that varied in terminology (computer-crimes, cyber-crimes, Information-crimes).

Our article aims to highlight the most important types of IT crimes affecting the Algerian banking sector, as well as the most efficient procedures used to combat them.

Keywords: Bank, IT crime, money laundering.

المقدمة:

إن التطور الكبير الذي عرفه مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فتح مجالا واسعا لممارسات سلبية تحولت معظمها إلى جرائم تعاقب عليها الأنظمة القانونية في العالم. فلقد كشفت تقارير الدولية الحديثة لحماية الشبكة الالكترونية أن المعدل السنوي لتكلفة الجرائم الالكترونية حول العالم يبلغ 114 مليار دولار وهو يفوق قيمة السوق السوداء للكوكايين والهيروين.

تعتبر الجزائر من بين أهم الدول التي انتشر فيها هذا النوع من الجرائم والذي مس الكثير من المؤسسات الوطنية خاصة منها المالية، فاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البنوك الجزائرية فتح مجالا واسعا أمام جريمة تبييض الأموال التي خلفت فضائحا كبيرة على مستوى هذه البنوك، وما انجر عنها من خسائر مالية باهضة على المستويين: البنكي والخزينة العمومية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي: ماهي أهم أنواع الجرائم المعلوماتية المستخدمة في القطاع البنكي الجزائري ؟ وماهي الطرق المستخدمة في مكافحتها؟

على أساس الإشكالية السابقة يمكننا وضع الفرضيات التالية:

1- تنامي الجرائم المعلوماتية في القطاع البنكي الجزائري يعود إلى نقص تأهيل إطارات هذا القطاع؛

2- الجرائم المعلوماتية المستخدمة في القطاع البنكي الجزائري تتميز بمهارات عالية؛

3- أساليب مكافحة الجرائم المعلوماتية في القطاع البنكي الجزائري تعاني من نقائص.

أهمية الدراسة:

ترتكز الدراسة بصورة أساسية على أهمية الموضوع، إذ لا يمكننا أن نتجاهل مدى خطورة الجريمة المعلوماتية على المستويين الدولي والمحلي (الجزائر).

طريقة البحث:

اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على منهجين: الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي من أجل تحليل ظاهرة الجريمة المعلوماتية في الجزائر وعرض مختلف المعلومات والإحصائيات المرافقة لها.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أهم تقنيات الجريمة المعلوماتية المستخدمة في البنوك وأساليب مكافحتها من خلال التطرق إلى:

1- **تعريف الجريمة المعلوماتية**

2- **أنواع الجريمة المعلوماتية**

3- **أهداف الجريمة المعلوماتية**

4- **الجريمة المعلوماتية في الجزائر**

5- **الجرائم المعلوماتية في البنوك**

6- **البنوك الجزائرية وعصر تكنولوجيا الإعلام والاتصال**

7- **ظاهرة تبييض الأموال في البنوك الجزائرية**

8-**الجرائم المعلوماتية في البنوك الجزائرية**

9- **أساليب مكافحة الجريمة المعلوماتية في الجزائر**

1- تعريف الجريمة المعلوماتية:

تعرف الجريمة المعلوماتية وإن تعددت تسمياتها: (الجريمة السيبرانية، جريمة الحاسوب، جريمة الانترنيت، جريمة التقنية العالية، ...الخ)، بأنها:

"كل فعل أو نشاط يتم بطريقة غير مشروعة من خلال الحاسوب أو الشبكات الحاسوبية، وتجدر الإشارة إلى أن منفذي الجريمة الالكترونية تختلف أعمارهم مع اختلاف دوافعهم".

فيمكن تنفيذ هذه الجريمة من طرف الأطفال والمراهقين، والتي تكون دوافعهم في الغالب التسلية غير مدركين حجم الأضرار التي يقومون بها، وهناك فئة أخرى يطلق عليها بفئة المحترفين والمختصين والإرهابيين.

يمثل الشكل رقم (1): التقنيات المستخدمة في الجريمة المعلوماتية

الشكل رقم (1): التقنيات المستخدمة في الجريمة المعلوماتية

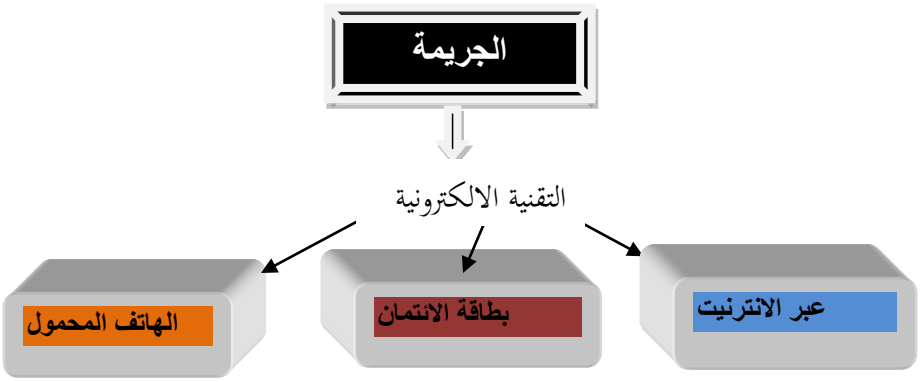

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Sécurité internet : les dix catégories du cyber– crimes –
(www.Service.free.fr). observées en 2007,

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن الجريمة المعلوماتية تستخدم عدة تقنيات، نذكر أهمها:

1–1– الجريمة المعلوماتية بتقنية الانترنيت والهاتف المحمول: وهي الجرائم التي ترتكب ضد الأفراد أو مجموعات مع وجود دافع إجرامي يهدف إلى إلحاق الضرر عمدا بسمعة الضحية، أو يتسبب بالأذى الجسدي أو النفسي للضحية بشكل مباشر أو غير

مباشر وذلك عن طريق استخدام شبكات الاتصال الحديثة مثل: الانترنيت، البريد الالكتروني، الهواتف الجوالة : كالرسائل النصية القصيرة، ...إلخ[1].

يمكن تلخيص تقنية الجريمة المعلوماتية عن طريق الانترنيت كما يلي:

الشكل رقم (2): الجريمة المعلوماتية باستخدام تقنية الانترنيت

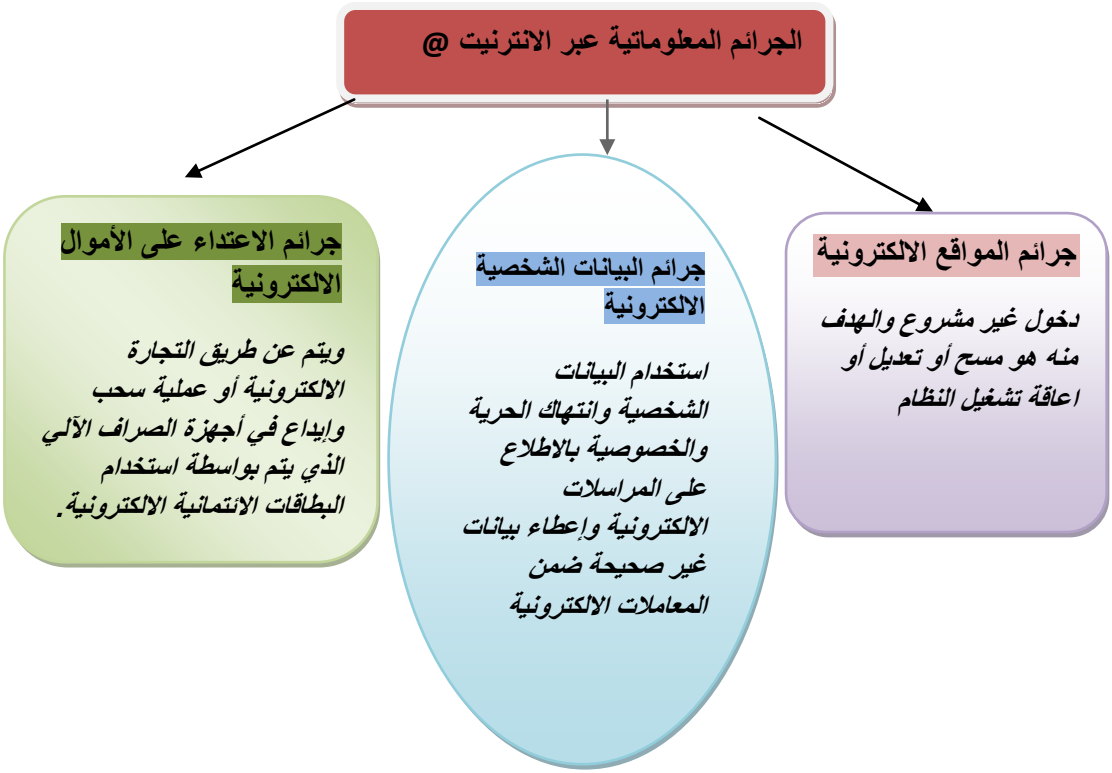

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

– رماح الدلقموني: الحرب الالكترونية، (www. aljazeera.net)، 2015.

1–2– تقنية الجريمة المعلوماتية باستخدام بطاقة الائتمان: وهي عبارة عن عملية السرقة الالكترونية: كالاستيلاء على ماكنات الصرف الآلي في البنوك، وما يلاحظ على هذه الظاهرة انتشارها في الكثير من الدول الإفريقية خاصة جنوب إفريقيا، حيث يتم نسخ

[1] –Anti-cybercriminalité: Les différentes formes de cyber crimes existantes. www.Anti-cybercrimes.fr.

البيانات الالكترونية لبطاقة الصراف الآلي ومن ثم استخدامها لصرف أموال من حساب الضحية[1].

2- أنواع الجرائم المعلوماتية:

ازدادت في الآونة الأخيرة مشكلة حماية البرامج الالكترونية، خاصة التي تتعلق منها بالعمليات التجارية والاقتصادية والمالية.

يوضح الشكل رقم (3) أنواع الجرائم الالكترونية

الشكل رقم (3): أنواع الجرائم الالكترونية

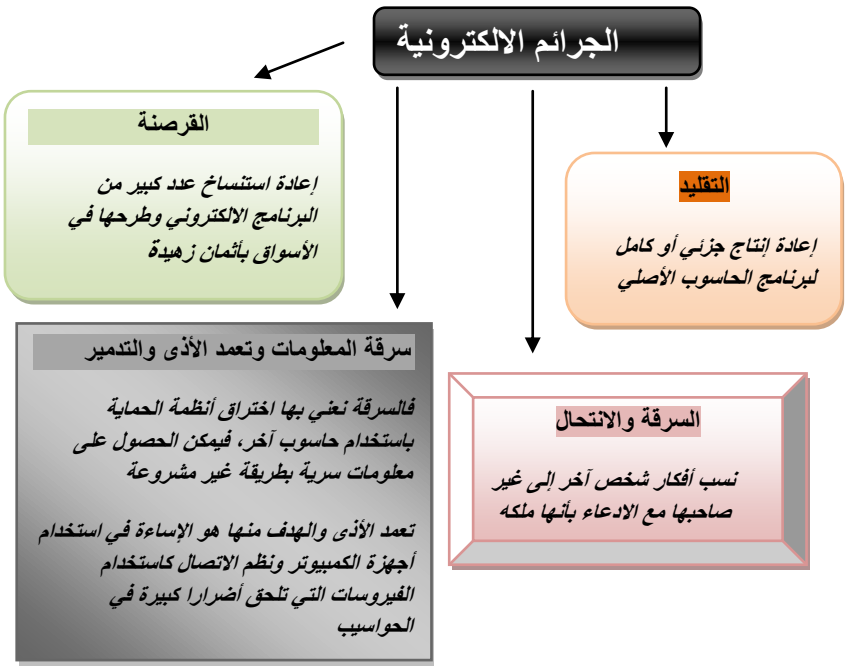

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: 1-آمنة عبد ربه: الجزائر في مجتمع المعلوماتية 2003 حصيلة وآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 85-86.

[1]- إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية: أنواع الجرائم الالكترونية، www.acess.gov.bh، البحرين، 2016.

2-Anti-cybercriminalité : les différentes formes de cyber crimes existantes, www.Anti cybercriminalité .fr .

3- أهداف الجريمة المعلوماتية:

يمكن حصرها في النقاط التالية: [1]

1- سرقة المعلومات وحذفها: فالهدف من ذلك هو التمكن من الحصول على المعلومات بطريقة غير شرعية.

2- التعطيل والتخريب

3- الكسب المادي أو السياسي أو المعنوي غير المشروع: عن طريق تقنية المعلومات، كاختراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتية، وتزوير بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية.

4- التهديد والابتزاز الشخصي للأشخاص والدوائر الحكومية والأجهزة الرسمية والمؤسسات العامة: عن طريق الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا.

4- الجريمة المعلوماتية في الجزائر:

تتخذ الجريمة المعلوماتية في الجزائر أشكالا عديدة أهمها: القرصنة، التجسس والتخريب، بالإضافة إلى التهديدات الاستراتيجية الدعائية التي تسوقها المواقع الإرهابية، [2] فالجريمة المعلوماتية أصبحت تشكل خطرا كبيرا في الجزائر على المؤسسات الوطنية خاصة الاقتصادية منها والمالية.

يمثل الرسم البياني رقم **(1)**:نسب القرصنة المعلوماتية في الجزائر خلال الفترة: **2007-2015**

[1]- سيدين سليمان الحربي: الجرائم الالكترونية، مجلة المعلوماتية، العدد 29، جوان 2008، ص8.

[2]- بوجمعة هيشور، وزير تكنولوجيا الإعلام والاتصال: الجرائم المعلوماتية، الملتقى الدولي، الجزائر العاصمة، 2008.

الرسم البياني رقم (1):نسب القرصنة المعلوماتية في الجزائر الفترة: (2007–2015)

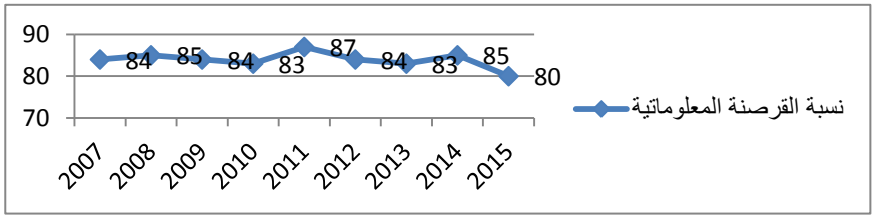

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1– عيفة جمال: قرصنة البرمجيات في الجزائر: الوضع الراهن والتحديات، Cybranians journal، العدد 36، ديسمبر 2014.

2– الديوان الوطني لحقوق التأليف وحماية المؤلف: القرصنة المعلوماتية في الجزائر، 2012

"3– تقرير منظمة التآلف الدولي لحماية أمن الانترنيت: مرتبة الجزائر من القرصنة المعلوماتية، 2013

4– تصريح سمير سعيد المدير العام لمايكروسوف الجزائر، 2008 .

5– تصريح مدير الشرطة القضائية، مراقب الشرطة فراد علي، 2015.

6– تقرير اتحاد منتجي البرامج التجارية، 2014.

7– تصريح مراد نايت عبد السلام: ميكروسوفت تدرس مراجعة برمجياتها في الجزائر، 2014 .

من خلال الرسم البياني السابق يتبين لنا أن نسب القرصنة المعلوماتية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين **2007–2015** مرتفعة فقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عالميا سنة 2012 والعاشرة عالميا سنة 2013 من بين 24 دولة.

لقد استهدفت القرصنة المعلوماتية في البداية المواقع الأمنية والاستخبارية والدبلوماسية في ظل نقص التشريعات والقوانين الصارمة، لتنتقل إلى قرصنة المؤسسات الاقتصادية والمالية، وسرقة المعلومات الشخصية لاستخدامها في عمليات الاحتيال.[1]

على هذا الأساس يمكن ذكر أهم أسباب تنامي الجريمة المعلوماتية في الجزائر:

1- نقص الخبرة والتأهيل في مجال الجرائم المعلوماتية.

2- حداثة الجريمة وخصوصيتها جعلها تقف كعائق أمام مجهودات مصالح الأمن في مواجهتها.

3- تطور استعمال الانترنيت(خاصة بعد إطلاق الجيل الثالث والرابع) وتنوع المواقع الالكترونية، أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم الالكترونية.

4- عدم تبليغ العديد من المؤسسات الوطنية الجزائرية بالهجومات الالكترونية ضدها تفاديا للصورة السلبية التي يمكن أن يأخذها زبائنها وعملائها في السوق.

5- معظم الشركات الجزائرية يستعملون عناوين (الهوتميل Hotmail) و(الجيمايل Gmail) في تعاملاتهم اليومية، في حين أن هذين العنوانين يعتبران مصدر تسرب للمعلومة، باعتبارهما يمران على أكبر الجواسيس في المجال الالكتروني.

6- وجود نقائص وثغرات كثيرة في التشريع الضريبي لمحاربة الجرائم المعلوماتية.

7- عدم وجود هيئات قضائية مختصة.

5- الجرائم المعلوماتية في البنوك:

تعد جريمتي القرصنة وغسيل الأموال من أكبر الجرائم المعلوماتية التي تخلف خسائر هامة في الخزينة العمومية.

5-1- جريمة القرصنة:

[1]- عبد العزيز دردوري، مدير مجمع حماية الشبكات المعلوماتية: الأمن المعلوماتي، ملتقى دولي، فندق هلتون، 2013.

ويقصد بها تزوير بطاقات الائتمانية البنكية وذلك عن طريق التوصل إلى معرفة الأرقام السرية لهذه البطاقات، والتي يتم اكتشافها بتقنيات مختلفة: كسرقة المعلومات التي يحويها العقل المغناطيسي لهذه البطاقات من طرف العاملين بالفنادق والمحلات، لحظة أداء المستهلكين لهذه البطاقات لفواتير استهلاكهم . أو قراءة المعلومات التي يتضمنها العقل المغناطيسي بواسطة أجهزة وآلات للقراءة، ونقل هذه المعلومات وطبعها في بطاقات بيضاء فارغة بواسطة آلات وأجهزة للكتابة والطبع. [1]

كما أن هذه النقود معرضة إلى السرقة من خلال الدخول غير المشروع إلى أجهزة وأنظمة الحساب الشخصي المحفوظة على جهاز الكمبيوتر، عن طريق ما يعرف بتقنية فك التشفير غير المشروع.

5-2- جريمة تبييض الأموال:

لقد ساهمت الأساليب التكنولوجية الحديثة بشكل كبير في عملية انتشار عمليات غسيل الأموال عبر البنوك، ويمكن ذكر أهم هذه الأساليب فيما يلي:

أ- أجهزة الصراف الآلي.

ب- الخدمات المصرفية الالكترونية.

ج- **النقود الالكترونية:** لقد ساعدت هذه الأخيرة في تسهيل عمليات تبييض الأموال، وذلك نظرا إلى:

- التعامل بها لا يحتاج إلى ظهور الهوية الحقيقية للمتعاملين، مما يخلق فرصة لدى المبيضون لاستخدامها في جرائمهم. [2]
- يؤدي استخدام هذه النقود إلى زيادة حالات التهرب الضريبي، إذ يصعب على الجهات المكلفة بتحصيل الضرائب مراقبة الصفقات التي تتم عبر شبكة الانترنيت.

---

[1]- مُحَمَّد أمين الرومي: جرائم الكمبيوتر والانترنيت، دار المطبوعات الجامعية، 2003، ص 43.

[2]- لعوارهم وهيبة: دور الوسائل الالكترونية في عمليات تبييض الأموال، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2015، ص3.

د- **بنوك الانترنيت:** هذه الأخيرة لا تقوم بدور البنوك التقليدية، وإنما تعتبر وسيط لإنجاز بعض العمليات المالية عن طريق إدراج العميل للرقم السري في الكمبيوتر، ليتم تحويل مباشرة الأموال بسرعة فائقة.

هـ- ظهور أنظمة تحويل الالكترونية مهمتها تحويل الأموال بين البنوك العالمية وأبرزها: SWIFT / CHIPS

فوفقا لنظام سويفت يقوم البنك بتنفيذ التحويل، ولا يعلم الغرض من عملية التحويل، فالبنك المصرح هو وحده الذي يقع عليه واجب التحري عن غرض العميل من هذا الاستخدام، وعليه فان التحويلات الصادرة من البنوك الأجنبية غالبا ما تكون خيالية من اسم العميل المنشأ، إذ تقتصر على ذكر عبارة" إن عميلنا يرغب في تحويل ... إلى عميلكم".[1]

6- البنوك الجزائرية وعصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

لقد سعت البنوك الجزائرية إلى مواكبة التطور التكنولوجي الكبير للمعلومات والاتصال خاصة في الصناعة المصرفية، إذ عملت على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية، من خلال إدخال آلات السحب الآلي وبطاقات الدفع الفوري (الدفع الالكتروني).

كما قامت أيضا بتنويع الخدمات المصرفية من أجل تدعيم قدرتها التنافسية والتي من أهمها:

- استخدام أسلوب الائتمان الايجاري.
- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية.

[1]- لعوراهم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

أما فيما يخص الأداء المصرفي، فقد قامت هذه البنوك بما يلي: [1]

➢ تحسين مستوى تقديم الخدمة المصرفية عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد البشرية من خلال إتباع استراتيجيات أهمها:

✓ رفع مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخرجي الجامعات.

✓ استعانة بمكاتب وبيوت الخبرة من أجل تكوين وتدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية.

رغم ما تم استحداثه في المنظومة البنكية الجزائرية، إلا أن الكثير من التقارير تؤكد على أن هذه البنوك مازالت متخلفة، فهي إلى حد الآن تعمل بالنظام الكلاسيكي (التعامل بالأوراق)، وأن البنك المركزي الجزائري قم بدفع أموال باهضة لشراء منظومة الكترونية دون شراء برمجيات التي تسير تلك المنظومة. [2]

7- ظاهرة تبييض الأموال في البنوك الجزائرية:

ما يلاحظ على ظاهرة تبييض الأموال هو تزايد حجمها بشكل كبير في الجزائر، حيث أصبحت البنوك الجزائرية تعتبر القناة الأساسية لمثل هذه الجرائم. إن ما يشجع تزايد هذه الظاهرة في البنوك الجزائرية هو تواطؤ هذه الأخيرة مع عملائها لمساعدتهم في تهريب الأموال نحو الخارج، والدليل على ذلك هو تحرير مدير البنك المركزي الجزائري لـ 160 محضر ضد بنوك تورطت في تبييض وتهريب الأموال من وإلى الخارج سنة 2015 . أما تقرير خلية الاستعلام المالي (CTRF) على مستوى وزارة المالية لسنة 2015 فقد أسفر على وجود 1250 شبهة تبييض الأموال على مستوى البنوك.

---

[1]- عبد المالك حداد: واقع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر، المعلوماتية والتحديات، (www.chiheb.net).

[2]- تقرير الخارجية الأمريكية: جرائم تبييض الأموال في الجزائر تجرى خارج القطاع المصرفي، (www.nilenetonline.com).

بالإضافة إلى إصدار بنك الجزائر إلى تعليمة موجهة إلى كل مسؤولي البنوك الجزائرية والأجنبية المتواجدة في الجزائر، تقتضي بعدم مراقبة العمليات البنكية المتعلقة بأصحاب حسابات العملات الأجنبية (Comptes devises) المقيمين في الجزائر، حتى الحسابات المشكوك فيها. مما يسمح لأصحاب هذه الحسابات بالقيام بتحويلات مالية بكل حرية وبدون مراقبة البنوك لمصادر أموالهم والتي يتم تحويلها من الجزائر إلى الخارج.[1]

كذلك يجب الإشارة إلى ظاهرة الفساد في الجزائر ومدى تأثيرها في تنامي ظاهرة تبييض الأموال مثلما يوضحه المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (3): مؤشر الفساد في الجزائر الفترة: 2006-2015

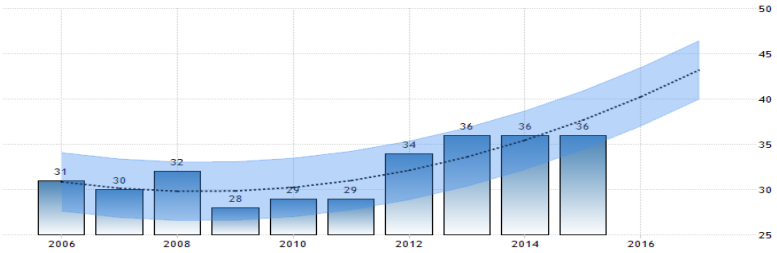

Source: Trading economics، indice de corruptionhttp//www.ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-index) 2006-2016.

إن البلد الذي يكون مؤشر مدرك الفساد فيه أقل من درجة 50، يعني ذلك أن الفساد فيه متفشي بصفة معتبرة.

فمن خلال الشكل السابق نلاحظ أنه خلال الفترة 2006-2015 كان مؤشر الفساد في الجزائر أقل من 50 درجة، إذ تراوح بين 31 و32 خلال الفترة 2006 و2008، ثم مابين 28 و29 خلال الفترة 2009 و2011، ليصل إلى 36 سنة 2015.

[1] -Abdou Semmar : Quand la banque d'Algérie « autorise » le blanchiment d'argent, eco-business, février 2015,www.algérie-focus.com.

كما أن تقرير منظمة الشفافية الدولية لشهر أكتوبر 2016 صنف الجزائر في المرتبة 88 من بين 174 دولة، وهذا يدل على تفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير في هذا البلد.

تجدر الإشارة أيضا إلى حجم التهرب الضريبي في الجزائر الذي لديه دور كبير في تنامي ظاهرة تبييض الأموال مثلما يوضحه المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (4): حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2011–2015)

الوحدة مليار دج

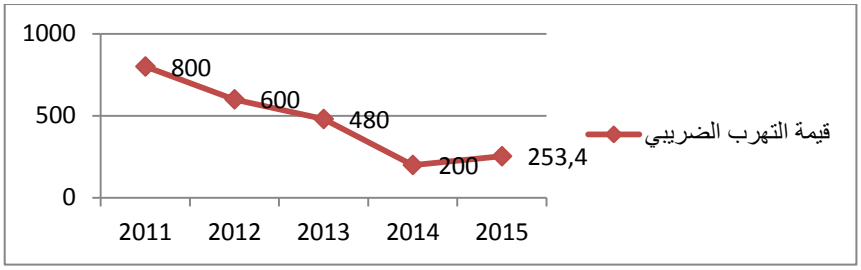

المصدر: – تصريحات وزير المالية مُحَمَّد جلاب: التهرب الضريبي يساوي سنة كاملة من عائدات النفط، 2014.

– تقرير المجلس الأعلى للمحاسبة عن التهرب الضريبي خلال الفترة: 2011–2015.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن قيمة التهرب الضريبي بلغت ذروتها سنة 2011، ثم بدأت في التراجع ابتداء من سنة 2012، وبالرغم من هذا التراجع إلا أن قيمة التهرب الضريبي في الجزائر لا تزال مرتفعة .

كما تجدر الإشارة أيضا إلى العدد الكبير من الأسواق الموازية للعملات عبر مختلف ولايات الوطن، والتي يتم فيها علنا تداول مختلف العملات (الدولار، الأورو، الجنيه الإسترليني، ...إلخ)، بالإضافة إلى السلع المهربة عبر الحدود، والكميات المحجوزة الهائلة من المخدرات.

إن الحديث عن واقع جريمة تبييض الأموال في البنوك الجزائرية، لا يكون إلا بعرض أهم الفضائح التي مست هذه البنوك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أهم فضائح البنوك الجزائرية

الفترة	القضية
نهاية الثمانينات	قضية تعرف باختفاء 26 مليار دولار (عهد الرئيس شادلي بن جديد)
1990	قضية بنك التنمية الريفية تهريب 328، 2 مليون دولار نحو الخارج
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (التهرب الجبائي) 7.9 مليار دولار
نهاية التسعينات	قضية اختفاء 3 الى 5 ملايير دولار (بنك الخليفة)
2005	قضية اختفاء3200مليار سنتيم (البنك الوطني الجزائري) قضية اختفاء 2000 مليار سنتيم (النبك الوطني الجزائري ببوزريعة)
2003	قضية اختفاء 1323 مليار سنتيم (البنك التجاري والصناعي)

المصدر:

– صابر. ح: الجرائم والفضائح الاقتصادية تتعاقب من سنة لأخرى، 2007، (www.elkhabar.com)

– سليمان. ح: ضباط الشرطة والجمارك ومفتشوا المالية ملزمون بالتصريح بالممتلكات، 2007، www.elkhabar.com

– لخضر عزي، دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد8، جويلية 2006

8– الجرائم المعلوماتية في البنوك الجزائرية:

إن أهم الجرائم المعلوماتية المتواجدة في البنوك الجزائرية هي: [1]

- قرصنة الأرقام السرية للحسابات البنكية والتي تم من خلالها تحويل الملايين من الأموال.
- نظام شفرة الصكوك المصنوعة من الأشعة الرملية الدقيقة، مما دفع بالبنوك الجزائرية إلى فرض على زبائنها تسجيل أرقام الأوراق النقدية في وثائق الإيداع بالعملة الصعبة لأن آلات الكشف على الأوراق المزورة في البنوك أصبحت غير قادرة على كشف النقود المزورة.

9- أساليب مكافحة الجريمة المعلوماتية في الجزائر:

بصدد مكافحة الجريمة المعلوماتية قامت الجزائر بعدة إجراءات أهمها:

- توفير دورات تكوينية بتقنيات عالية المستوى في مجال مكافحة الجريمة بكل أشكالها لفائدة إطارات الأمن الوطني، حيث تخص هذه الدورات أمن شبكات وحماية البيانات الفردية والتطرق إلى كيفية ضبط الأدلة الالكترونية كأداة اثباتية، وتأمين التعاملات الإدارية والمالية عبر الشبكات.
- المجهودات المبذولة من قبل مصالح الأمن والدرك الوطني ففي الفترة الممتدة بين جانفي 2015 وفيفري 2016، تم تسجيل 640 جريمة الكترونية، تم معالجة منها 300 جريمة من قبل مصالح الدرك الوطني.
- إنشاء عدة مراكز لمكافحة الجرائم المعلوماتية نذكر منها:

الديوان المركزي لمكافحة الإجرام المعلوماتي

[1]- بقبق ليلى إسمهان: العمليات البنكية وأثرها على الاقتصاد (تبييض الأموال)، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر، سعيدة، ص 41.

الفرقة المركزية لمكافحة التقليد الصناعي والفني

فرقة الأبحاث للجرائم تكنولوجية الإعلام والاتصال

➢ إبرام اتفاق بين الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مع أعوان الأمن والجمارك على وضع برنامج يهدف إلى القيام بجولات استطلاعية بكل المؤسسات والإدارات الرسمية في الجزائر لاكتشاف البرامج المقلدة ذلك بغية تقليل عملية القرصنة الالكترونية.

➢ توعية المؤسسات الجزائرية بضرورة استخدام عناوين الكترونية جزائرية تكون إما خاصة بالمؤسسة، أو الوزارة التابعة لها في تعاملاتهم اليومية.

➢ سن جملة من القوانين لمحاربة الجريمة الالكترونية وتبييض الأموال: كقانون حماية الملكية الفكرية سنة 2003، قانون مكافحة الجريمة عبر الانترنيت سنة 2009، قانون تبييض الأموال سنة2007، ...الخ.

الخاتمة:

إن تنامي ظاهرة الجريمة المعلوماتية في الجزائر بصفة عامة وفي القطاع البنكي بصفة خاصة يعود إلى:

1- نقص تأهيل إطارات القطاع البنكي، فحسب التقارير المختلفة فإن تعاملات البنوك الجزائرية مازالت تقليدية، وهذا ما يجعلها متخلفة، **مما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

2- إن أهم الجرائم السائدة في البنوك الجزائرية هي جريمة تبييض الأموال التي وجدت مناخا ملائما هيأ لها عواملا ساعدت في تناميها وذلك قبل إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في البنوك الجزائرية، وهذا **ما ينفي الفرضية الثانية**.

3- القوانين المتعلقة بالحد من هذه الجرائم تعاني من نقائص، فمثلا ما تنص عليه المادة 303 مكرر من قانون العقوبات بالحبس بين 3 أشهر و03 سنوات، والغرامة بين 50 ألف و30 ألف دينار جزائري غير كافية لردع مرتكبي هذه الجريمة. وهذا يؤكد **صحة الفرضية الثالثة**.

على هذا الأساس قمنا بوضع جملة من الاقتراحات أهمها:

➢ ضرورة استعمال برمجيات تركيب لحماية أجهزة المعلوماتية والبيانات الخاصة والسرية من التجسس للأفراد والمؤسسات، وهي تعتبر برامج وقائية، كما هو الشأن بالنسبة لأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية، مما يفرض ضرورة عدم احتفاظ مستخدمي الانترنيت ببياناتهم الشخصية أو المالية على أجهزتهم بغية تقليل المخاطر التي قد تسهل عملية الاختراق عن طريقها.

➢ التشديد في القوانين والتشريعات المتعلقة بالحد من الجريمة.

➢ ضرورة إجراء دورات تكوينية عالية التقنيات لموظفي القطاع البنكي قصد التعرف على أساليب الجرائم المعلوماتية الحديثة في القطاع البنكي.

➢ محاربة العوامل المساعدة على تنامي جريمة تبييض الأموال في الجزائر (الاقتصاد غير الرسمي، الفساد التهريب، السوق الموازية للعملات، التهرب الضريبي، تجارة المخدرات، ...)، فحسب الدراسات التي أقيمت على هذه الجريمة في الجزائر، فان غالبية عمليات تبييض الأموال تجرى خارج القطاع المصرفي وذلك عن طريق: تحويل الصرف غير الرسمي، تضخيم الفواتير، التهرب الضريبي، الإفراط في الصفقات، ...إلخ.

قائمة المراجع:

1 – Anti–cybercriminalité: Les différentes formes de cyber crimesexistanteswww.Anticybercrimes.fr

2– إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية: أنواع الجرائم الالكترونية، (www.acess.gov.bh)، البحرين، 2016.

3– سيدين سليمان الحربي: الجرائم الالكترونية، مجلة المعلوماتية، العدد29، جوان 2008، ص8.

4– بوجمعة هيشور، وزير تكنولوجيات الإعلام والاتصال: الجرائم المعلوماتية، الملتقى الدولي، الجزائر العاصمة، 2008.

5– عبد العزيز دردوري، مدير مجمع حماية الشبكات المعلوماتية: الأمن المعلوماتي، ملتقى دولي، فندق هلتون، 2013.

6- مُحَمَّد أمين الرومي: جرائم الكمبيوتر والانترنيت، دار المطبوعات الجامعية، 2003، ص 43.

7- لعوارهم وهيبة: دور الوسائل الالكترونية في عمليات تبييض الأموال، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2015، ص3.

8- نفس المرجع، ص8.

9- عبد المالك حداد: واقع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر، المعلوماتية والتحديات، (www.chiheb.net) .

10- تقرير الخارجية الأمريكية: جرائم تبييض الأموال في الجزائر تجرى خارج القطاع المصرفي، www.nilenetonline.com .

- Abdou Semmar : Quand la banque d'Algérie « autorise » le 11 blanchiment d'argent, eco-business, février 2015,www.algérie-focus.com.

12- بقبق ليلى اسمهان:العمليات البنكية وأثرها على الاقتصاد (تبييض الأموال)، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر، سعيدة، ص 41.